E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDPD/2003/WG.2/12
24 February 2003
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ورشة عمل حول تعزيز دور الإعلام العربي
لتحقيق التنمية المستدامة
بيروت، ٢٥-٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣

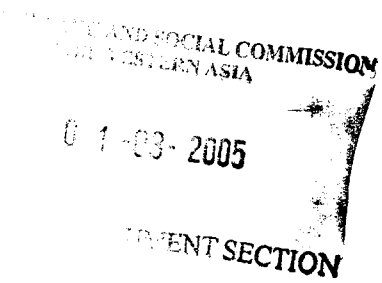

تحديات وفرص التنمية المستدامة في المنطقة العربية

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

03-0159

ESCWA

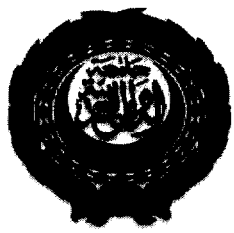
LAS

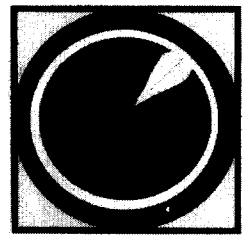
AMFED

UNEP/ROWA

تحديات وفرص التنمية المستدامة في المنطقة العربية

ورقة مقدمة إلى اجتماع
تعزيز دور الإعلام العربي لتحقيق التنمية المستدامة

بيت الأمم المتحدة، بيروت
٢٥-٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣

إعداد
أمل أبو رافع
مسؤولة شؤون بيئية مشاركة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)

المقدمة

تتصف المنطقة العربية بخصائص تميزها عن باقي دول العالم، فهي تتميز بكونها مهد للديانات السماوية كما تتمتع بموقع استراتيجي فريد غني بموارد النفط والغاز. ولكن من ناحية أخرى، تعاني المنطقة من شح في الموارد المائية والأرضية، كما أنها كانت دوما مركزاً للنزاعات والحروب التي عرقلت التقدم واستنفذت الموارد. وبالرغم من الالتزامات العديدة والتقدم المحرز، يبقى الفارق بين متطلبات التنمية وواقع التطور الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة العربية كبيراً.

منذ ثلاثين سنة، التقى المجتمع الدولي في أول مؤتمر للأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية في استوكهولم الذي انتهى إلى وضع مفهوم البيئة على جدول الأعمال الدولي. وفي عام ١٩٩٢، التقى المجتمع الدولي مرة ثانية في مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو، الذي طرح مفهوم "التنمية المستدامة" ورفع الآمال بأنه لن يُنظر بعد اليوم إلى الحماية البيئية كترف، ولكن كعنصر أساسي ومتكامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية وكجزء لا يتجزأ من عملية صياغة السياسات وتبنيها. واعتمد المشاركون في القمة جدول أعمال القرن ٢١ والذي يعد بمثابة خطة عمل عالمية لم يسبق لها مثيل للتنمية المستدامة. ولما كانت أفضل الاستراتيجيات لا قيمة لها إلا بقدر تنفيذها، عقد بعد عشر سنوات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، الذي أعطى فرصة هامة لزعماء اليوم لإقرار خطوات فعلية وتحديد أهداف قابلة للقياس الكمي من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على نحو أفضل.

وفي إطار التحضيرات الإقليمية لهذا المؤتمر، تم تشكيل أمانة مشتركة بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) والأمانة الفنية لمجلس وزراء العرب المسؤولين عن البيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/المكتب الإقليمي لغرب آسيا، بهدف تنسيق الجهود لإعداد تقييم عن ما تم إحرازه بالمنطقة العربية في مجال التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أقدم مداخلتي حول التحديات والفرص المتاحة لتخطي الصعاب ولتحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة في المنطقة العربية في ضوء نتائج الاجتماعات والموائد المستديرة والندوات التي عقدتها الأمانة المشتركة على مستوى جميع القطاعات ذات الصلة، والتي نتج عنها الإعلان الوزاري العربي بشأن التنمية المستدامة المعتمد من قبل القادة العرب في قمة بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢.

القضاء عل الفقر

إن التحدي الأكبر الذي يواجه العالم اليوم، وبشكل أساسي في الدول العربية، هو القضاء على الفقر كشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. وبالرغم من التقدم المحرز في الحد من الفقر، فلقد عانت المنطقة من تفاوت الدخل الذي لا يزال واضحاً في الفجوة المتسعة بين المناطق الحضرية والريفية وكذلك بين الأغنياء والفقراء في التجمعات الحضرية. وبينما لا ينعكس بالضرورة سوء توزيع الدخل على معدلات نمو الناتج المحلي الكلي، فإنه ينعكس على المعدلات الفردية. فقد تجاوز الناتج المحلي الكلي للفرد عام ١٩٩٨ مبلغ ١٣ ألف دولار أمريكي في قطر والإمارات والكويت، بينما كان أقل من ألف دولار أمريكي في جيبوتي وأقل من خمسمائة دولار في السودان وموريتانيا واليمن[١].

ومن هذا المنطلق، دعا الإعلان العربي إلى الاستغلال الرشيد للثروات المتاحة وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار وكذلك وضع أساليب إقليمية لزيادة عمالة الشعوب العربية من خلال

إعطائهم الأولوية، تحقيقاً للتكامل الإقليمي. وأوضحت دراسة للبنك الدولي أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعاني من أعلى نسب البطالة على مستوى العالم. واعتماداً على بيانات منظمة العمل الدولية قدرت الدراسة نسبة البطالة بالمنطقة بأكثر من عشرين في المائة. وأضافت الدراسة أن البطالة قد وصلت إلى نحو خمسين في المائة في العراق والأراضي الفلسطينية، وثلاثين في المائة في كل من الجزائر وليبيا واليمن وسوريا، وعشرين في المائة في كل من لبنان والمغرب وإيران وتونس، وخمسة عشر في المائة في كل من مصر والأردن، بينما سجلت دول الخليج أدنى نسبة بطالة بالمنطقة وهي عشرة في المائة[ب].

إدارة الزيادة المطردة في عدد السكان

إن زيادة عدد سكان البلدان العربية، وهم يشكلون ٥% من سكان العالم، تجري بوتيرة سريعة. فقد ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية أنه في عام ٢٠٠٢ بلغ مجموع عدد سكان الشعوب العربية حوالي ٢٨٠ مليون نسمة[ت] ويتوقع أن يصل هذا الرقم إلى ٣٧١ مليون بحلول عام ٢٠١٠ والى ٤٥٤ مليون بحلول عام ٢٠٢٥ بافتراض أن يظل معدل النمو السنوي في حدود ٢,٤% بالرغم من أن هذا الرقم يتجاوز المعدل العالمي الذي يعادل ١,٥%[ث]. وتضع هذه الزيادة السكانية ضغطا كبيرا على الموارد الطبيعية المتاحة، خاصة مع غياب التخطيط السليم للموارد البشرية.

الاستجابة للتغييرات في الهيكل العمري للسكان

أدت العقود التي زادت فيها معدلات الخصوبة العالية في الإقليم إلى تزايد أعداد الشباب، فنسبة السكان الذين لا تتعدى أعمارهم ١٥ عاماً ٣٨% مقارنة بنسبة الذين يبلغون ٦٠ عاماً فما فوق وهي ٦%. ويعكس هذا التركيب العمري نسبة إعالة تبلغ ٠،٨% وهي أعلى من المتوسط العالمي[ج]. وعلى الرغم من أنه يمثل تزايد أعداد الشباب هذا محركاً قوياً لتحقيق التنمية المستدامة إذا ما وجه توجيهاً صحيحاً، إلا أن هذه التغيرات تطرح تحديات كبيرة على عاتق المنطقة يتمثل في زيادة وتحسين خدمات التعليم والتوظيف والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية.

الحد من الهجرة المتزايدة من الأرياف إلى المناطق الحضرية

ساهمت الأنشطة المتصاعدة نحو العولمة في التوزيع غير المتساوي للمكاسب. فمثلاً، استفادت القوى العاملة الماهرة من الأنشطة الصناعية التي توسعت في القطاعات غير الزراعية، بينما كان لهذه الصناعات دوراً ضئيلاً في تخفيف الفقر في الريف، بل شجعت التوجهات التي تشهدها المنطقة في الهجرة المتزايدة من الأرياف إلى المناطق الحضرية. ويؤدي هذا التحول الحضري إلى زيادة الاستهلاك وتوليد النفايات وزيادة الضغوط على الخدمات والتوسع في المناطق السكنية العشوائية والتخلص من المساحات الخضراء لإنشاء البنية التحتية اللازمة[ح]. ومن هذا المنطلق ناشد الإعلان العربي ضرورة إعطاء المناطق الريفية الأولوية عند إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية لسد احتياجات المواطن العربي في الريف والحد من هجرته إلى المدن.

إدارة الاستهلاك غير الرشيد

في الوقت الذي يزداد فيه النمو السكاني والتوسع الاقتصادي في المنطقة، يزداد معه الطلب على المنتجات الاستهلاكية مما يؤثر على قدرة الحكومات في التعامل مع الكميات المتزايدة من النفايات. إن المنطقة العربية بحاجة ماسة لتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير الرشيدة للموارد الطبيعية، مع مراعاة التباينات فيما بين دولها. وبالرغم من أن العديد من هذه الدول تستخدم الحوافز

الاقتصادية لتشجيع الإدارة البيئية المستدامة للإنتاج والاستهلاك، لا يزال هناك الكثير من الإجراءات التي ينبغي اتخاذها مثل تحسين شروط تطبيق أساليب الإنتاج الأنظف ومجانسة المعايير البيئية بين دول المنطقة[٤].

تحرير التجارة والعولمة

بالرغم من التحسن النسبي الذي طرأ على الأوضاع الاقتصادية في دول المنطقة خلال التسعينات تأثراً بتيارات العولمة والانفتاح، إلا أنه لم يكن للشعوب العربية حظ يذكر من هذه النتائج إذ ما زالت دول المنطقة تعاني من تأرجح معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم مشاكل الفقر والبطالة بالإضافة إلى تضخم أعباء الديون. كل هذه أمور ساهمت في إيجاد فجوة عميقة من عدم المساواة والتكافؤ في فرص التنمية المستدامة فيما بينها وبين شعوب الدول المتقدمة. وبالرغم من أن تحرير التجارة فتح للموردين العرب فرصاً جديدة في الأسواق العالمية – في حال التزامهم بالمعايير البيئية والجودة العالية – إلا أن هذه الحوافز قد تشجع الدول على أن تبقي معاييرها ومقاييسها البيئية ضعيفة حتى تتمكن من استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وإن كان ذلك على حساب مصالحها البيئية.

وإدراكاً بأنه لا يمكن الاعتماد على الموارد الطبيعية وحدها – خاصة في الدول المنتجة والمصدرة للنفط– هناك حاجة ماسة للإصلاح الاقتصادي وتوسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع روافد الناتج المحلي الإجمالي. وقد يساعد في ذلك إرساء مقومات السوق العربية المشتركة والسعي نحو تكاملها مما يوفر سوقاً كبيرة للمنتجات العربية ودعم الموقف التفاوضي للدول العربية مع مثيلاتها من الدول المؤسسة في منظمة التجارة العالمية[٥].

إدارة التنمية المستدامة

شهدت المنطقة العربية ازدياداً وملموساً في التزاماتها البيئية تضمنت صياغة جدول أعمال القرن ٢١ على المستوى الوطني والمحلي، واستراتيجيات وخطط عمل وطنية للبيئة وبعضها للتنمية المستدامة. ولكن التنمية المستدامة تتطلب منظوراً أبعد وأشمل من استراتيجيات وخطط عمل يعدها وزير البيئة وتديرها هيئات ظرفية مؤقتة يتم إحياؤها – إن وجدت – للقيام بمتطلبات معينة مثل إعداد تقارير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وعل الرغم من وجود هذه الاستراتيجيات، إلا أنها فشلت في دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية مع الأبعاد البيئية.

وبالرغم من الازدياد الملحوظ في مشاركة المجتمع المدني، من منظمات غير حكومية واتحادات تجارية ومؤسسات قطاع خاص في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة، إلا أن التحدي الأساسي يكمن في استحداث نهج متوازن شامل لإدماج العناصر البيئية والاقتصادية والاجتماعية من خلال التحالف بين الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني وأصحاب الصلة، وعن طريق تعزيز الشفافية والمساءلة والمؤسسات الإدارية والقضائية العادلة، بحيث يفرض هذا النهج الأساس لاستمرار الجهود الرامية إلى رسم السياسات والتنسيق وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ واتفاقات والتزامات جوهانسبرغ[٦].

مشاركة المعنيين وتوفر وإتاحة المعلومات

منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام ١٩٩٢، ارتقى الوعي الجماهيري بقضايا البيئة في المنطقة بشكل ملحوظ متمثلاً بازدياد عدد المنظمات غير الحكومية ذات التوجه البيئي ومشاركتها في المنابر الوطنية والإقليمية والازدياد التدريجي في إدراجها ضمن تشكيل الوفود

الوطنية في المفاوضات الدولية. وعلى الرغم من هذا التقدم، فإن هذه المنظمات لا تزال في حاجة للانتقال من المشاركة العابرة إلى المشاركة الفعالة كأحد الأقطاب الرئيسية في عملية صنع القرار لتحقيق التنمية المستدامة[ر].

وقد حدّت بعض الهيكليات المركزية للأنظمة الحكومية، كما حدّ تمويل هذه الحكومات – في معظم الأحوال – للمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى انعدام تبلور رؤية وإطار واضحين للمشاركة الفعالة للمجتمع المدني، توسيعَ عملية المشاركة في صنع القرار.

كما شهدت المنطقة ازدياداً في توفر المعلومات داخل الأجهزة الحكومية المختلفة وفي إتاحتها عبر وسائل الإعلام المباشر أو من خلال إنشاء مواقع شبكات معلوماتية خاصة بها عبر الإنترنت. ويجدر بالذكر أن المعلومات البيئية لا تزال أقل توافراً من البيانات الاقتصادية والاجتماعية بسبب النشأة الحديثة لقضايا البيئة – مقارنة بتلك الاقتصادية والاجتماعية – وبسبب تبعثر هذه المعلومات بين الوزارات والمؤسسات والمنظمات المعنية[ر].

وبالرغم من هذا التقدم، لا يزال حصول المجتمع المدني والسلطات المحلية وأصحاب المصالح على المعلومات البيئية محدوداً بسبب انعدام استراتيجيات معلوماتية وطنية وإقليمية توفر إطارا قانونياً حول إتاحة معلومات قد تتعامل معها بعض السلطات كقضية حساسة تخوفاً من أن يشيع نشرها بلبلة قد تنعكس سلباً على السياحة والاستثمار الأجنبي[س]. ولكن لا بد من كفالة إتاحة المعلومات البيئية لإشراك الجماهير في صنع القرار تعزيزاً لمبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية.

دعم الآليات الاقتصادية والترتيبات الطوعية

إن استخدام الآليات الاقتصادية من خلال تغريم الجهة المسببة للتلوث ورسوم الخدمات البلدية ومنح أو منع الحوافز يلعب دوراً هاماً في وضع حد للتنمية غير المستدامة. ولكن المنطقة تواجه عدة تحديات تعيق تطبيق هذه الآليات، ومنها قصور التقييم للمخاطر الإيكولوجية والصحية الناتجة عن تنمية غير مستدامة من خلال نظم المراقبة البيئية وسجلات صحة البيئة وانعدام نظم المحاسبة البيئية[ش]. ومن هنا، تتطلب المنطقة وضع وتعيين تطبيقات أكثر اتساعاً لتقييمات الأثر البيئي كأداة توفر المعلومات الأساسية لدعم القرارات المتعلقة بالمشاريع التي قد تنشأ عنها آثار سلبية كبيرة على البيئة.

هذا بالإضافة إلى وجود معوقات سياسية واجتماعية وثقافية لدعم الآليات الاقتصادية ومنها سياسات التوسع الزراعي التي تتبناها معظم دول المنطقة لتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي والتي تتسم بأعلى معدلات الطلب على المياه. وتعتبر هذه السياسات الزراعية غير مستدامة في ظل الموارد المائية المتاحة.

تعزيز الرصد البيئي وتقرير حالة البيئة وشبكات المعلومات

إن تحسين صنع القرار يجب أن يستند إلى المعلومات العلمية كأداة مراقبة وتقييم تكشف عن الأخطار البيئية ومسبباتها وآثارها والاستجابات الحالية لهذه المخاطر[ص]. لقد تبنت معظم دول المنطقة بعض برامج الرصد البيئية المدعومة بمختبرات لمراقبة السواحل ومصادر المياه ونوعية الهواء، إلا أن تلك البرامج لا تزال محدودة في مداها الجغرافي وإمكانياتها الفنية ودقتها وتناسقها. ومن جانب آخر، لم تنشئ الدول العربية نظماً للتقييم البيئي ولإعداد تقارير حالة البيئة بالرغم من رسمها لتقارير حالة البيئة الوطنية التي غالباً ما تكون متفاوتة في منهجية الإعداد والمخرجات.

ويعود ذلك لعدد من الأسباب أهمها نقص الخبرات الفنية والموارد المالية وغياب المؤشرات اللازمة وضعف التنسيق بين الجهات المعنية. ولقد بذلت المنظمات الإقليمية جهوداً حثيثة لتعريف ومواءمة واختبار واستخدام مؤشرات التنمية المستدامة ومراقبتها وتقييمها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية[ض].

ضعف التعليم البيئي والبحوث

يمثل التعليم البيئي عنصراً حازماً في تعزيز التنمية المستدامة وأداة رئيسية للتغيير، ومن هذا المنطلق، تبنت الغالبية العظمى من الدول العربية مناهج تعليم بيئية متكاملة وأدخلتها في المناهج الدراسية للمراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية[ط]. ولكن التحدي يكمن في أن هذه المناهج، كونها مترجمة من مصادر أجنبية، لا تعكس بالضرورة القضايا البيئية الحقيقية المرتبطة بخصائص المنطقة. كما أن الإلمام بقضايا البيئة يتطلب معرفة وثيقة بمواضيع متشعبة قد لا تكون متوفرة في مادة دراسية واحدة.

وبالرغم من أن البحث أداة فعالة في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المعوقة للتنمية المستدامة، إن الإنتاج العلمي في المنطقة العربية لا يزال متواضعاً جداً مقارنة بالأقاليم الأخرى. فمن إجمالي القوى العربية العاملة يعمل حوالي ٣،٨% في مجال البحث؛ ٤٤% منها في مجال الإنتاج الزراعي و٣% في قطاع الصحة. وعلى الرغم من وفرة عدد لا بأس به من الباحثين العرب إلا أن شح الموارد المالية وضعف المؤسسات التعليمية والبحثية وتأخرها عن مواكبة مسيرة التقدم العلمي والتقني في العالم، أسباب أخرى تعيق مساهمة هؤلاء الباحثون في المجتمعات العربية[ظ].

إحلال الأمن والسلام

منذ أشهر والتخويف من كارثة ضربة وشيكة على العراق واحتمالات تطاير شظاياها في الإقليم هو السمة الغالبة على المداولات السياسية والإعلامية في منطقة تعاني ويلات نزاعات وحروب أبرزها الصراع العربي الإسرائيلي الذي زاد على نصف قرن وحربي الخليج اللتين أثرتا بدرجة كبيرة على المنطقة العربية. كما أن تداعيات ما بعد الضربة المحتملة قد يؤثر بشكل مباشر على وحدة العراق المتعدد القوميات والأديان والطوائف، وبشكل غير مباشر على إمكانيات توطين اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة، وستضيف قضايا وتحديات جديدة للتنمية في المنطقة.

وقد بدأت الخسائر الاقتصادية منذ بداية الأزمة وما تبعها من تزايد احتمالات نشوب الحرب تمثل أغلبها في شكل رحيل العمالة الأجنبية وتراجع الإنفاق الاستهلاكي بالإضافة إلى زعزعة الثقة بأسواق المال وما يتبعه من ارتفاع في أسعار الفائدة وتفاقم أعباء الديون الخارجية ورفع رسوم التأمين على السفن المتجهة إلى منطقة الخليج لدول المنطقة. ومن الآثار التي ستنجم عن الحرب المحتملة انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى دول المنطقة العربية وتزايد الاحتمالات بإعادة توزيع تلك الاستثمارات جغرافياً بحيث تتجه إلى دول أخرى بعيدة عن منطقة التوترات مثل تونس والمغرب بدلا من تركيزها في دول الخليج البترولية. ويقوم اتحاد المصارف العربية بتحديد حجم الخسائر الاقتصادية المحتملة المقدرة مبدئياً بأكثر من ٦٠ مليار دولار والتي تفوق بكثير حجم الخسائر التي تحملتها الدول العربية في حرب الخليج الثانية[ع].

إن النتائج الوخيمة التي ستحل بالعراق في حال توجيه ضربة عسكرية ضده تتمثل أيضاً في إصابة نصف مليون عراقي بجراح وتشريد حوالي المليون. وقدر أحد تقارير الأمم المتحدة أن حوالي ٣ ملايين شخص من مجموع سكان العراق البالغ عددهم ٢٣ مليونا سيتعرضون لخطر المجاعة من جراء التشرد نتيجة للحرب، كما يتوقع أن تدمر الحرب وبصورة خطيرة وسائل

المواصلات ومصادر الطاقة مما سيؤدي إلى إصابة صناعة النفط بالشلل التام. كما أن تدمير البنية التحتية سيؤدي إلى تأثر مصادر المياه والصرف الصحي مما سيخلق بيئة مناسبة لانتشار الأوبئة[6].

إن إحلال السلام العادل والأمن شرطان لا بد من توفرهما لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية، وإنه يستحيل تحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية طالما هي موسومة بالصراعات والاضطرابات والحروب.

الخاتمة

إن التحدي الذي يواجهه العالم العربي يكمن في الحفاظ على متابعة الاتجاه المعتمد لتحقيق التنمية المستدامة في المدى البعيد، أثناء الحاجة للاستفادة الملموسة والفورية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ويتطلب مواجهة هذه التحديات تغيير المفاهيم والأساليب المعتمدة للتنمية في المنطقة حتى يتحقق تكامل القيم الاجتماعية والبيئية والاقتصادية ويتم التجاوب لتحديات العولمة بطريقة تتوافق مع ثقافات المنطقة وتراثها وقيمها.

ومن منطلق الحاجة لأن نكون استراتيجيين في تفكيرنا وعمليين في أفعالنا، أكدنا خلال مشاركتنا كإحدى لجان الأمم المتحدة الإقليمية في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة على ضرورة تحقيق الاستقرار الإقليمي وإحلال الأمن والسلام القائم على العدل في المنطقة، وحشد الموارد لدعم تنفيذ نتائج مؤتمر القمة والأهداف الإنمائية للأمم المتحدة. كما أكدنا على ضرورة استحداث نظام للحكم الرشيد للتنمية المستدامة وأساليب متكاملة للتنمية، وتحدثنا عن أعباء الديون حيث تحولت موارد مالية هامة في الدول العربية لخدمة الديون الخارجية بدلاً من أن تسهم في إنشاء شبكات التكافل الاجتماعي المناسبة.

لقد أوضحت مداخلتنا أن المبادرات والجهود التي بذلت في المنطقة العربية لتحقيق التنمية المستدامة قد سارت بخطى بطيئة ولم تكن نتائجها بمستوى التوقعات والآمال، ويعود ذلك في المقام الأول إلى ضعف الإرادة السياسية وافتقار خطط العمل للواقعية والشمولية وشح مصادر تمويلها، وبالتالي انحسار آثارها التنموية الملموسة.

وبهدف التصدي للتحديات التي تواجه الدول العربية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، قامت الأمانة المشتركة بإعداد وتبني "مبادرة التنمية المستدامة في الدول العربية" التي تعد إطارا عاماً لما يمكن تنفيذه من برامج وأنشطة بالإمكانات المتاحة لدى دول المنطقة والمنظمات العربية والإقليمية والدولية المعنية وذلك في ضوء مقررات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بجوهانسبرغ.

[1] League of Arab States, 2000. *Arab Unified Economic Report*
[2] http://www.un.org/arabic/av/radio/news/2002/n0210080.htm
[3] UNDP, 2002. *Arab Human Development Report*
[4] ESCWA, 2000. *Women and Men in the Arab Region: A Statistical Portrait*
[5] UNDP, 2002. *Arab Human Development Report*
[6] ESCWA, CAMRE, UNEP, DESA, 2001. *Thematic Roundtable for the Western Asia Region in preparation for "Rio + 10" World Summit on Sustainable Development*, 9-11 April 2001, Beirut-Lebanon (hereafter referred to 'Thematic RT Report')
[7] UNEP, CAMRE, ESCWA, 2001. *Regional Stakeholders Roundtable in Preparation for WSSD*, 23-25 September 2001, Manama-Bahrain
[8] EDIPD. *EDIPD Contribution to Rio+10*
[9] ESCWA, 2003. *Study on Governance for Sustainable Development in ESCWA Member States: Institutions and Instruments for Moving Beyond an Environmental Management Culture* (in progress)
[10] Thematic RT Report
[11] Thematic RT Report
[12] Dewachi, A., ESCWA Regional Advisor on Communications and Computer Networking. *Contribution to ECOSOC Report*
[13] UNEP, CAMRE, ESCWA, 2002. *WSSD Assessment Report for the Arab Region*
[14] Abdel-Kader, A. 1999. *Environmental Information Systems (EIS): Stewardship Towards Sustainable Development in the 21st Century*
[15] UNEP, CAMRE, ESCWA, 2002. *WSSD Assessment Report for the Arab Region*
[16] Khattab, A. 1999. Towards the inclusion of Environmental Education in the Arab Formal Education
[17] League of Arab States, 2000. *Arab Unified Economic Report*
[18] Clippings from Council of Saudi Chambers
[19] Http://www.un.org/News